

والعباد والشجر والادواب وهو مسألة حسنة مهمة ندرت واحتج الشيخ
 بالصلح الى باعية عن المغرب والصبح فانما لا يقصران قالوا في حق النوى والجماع
 لكن نقل العبادي عن محمد بن ظهير بن ربيع من اصحابنا انه يجزئ فصل الصبح الى ركعة في
 الحرف هكذا ذهب بن عباس والله اعلم **قال** وان يكون مسافة سنة عشر
فحسب كذا في الشيخ وهو ثمانية واربعون مسافة بالمهاشمي وهو اربعة برع اعني الفسخ
 وهو سبعة يومين مائة وثمانون مسافة وهذا القدر يخذ يد على الزح والجماع والركعة
 النوح قال الدرعي هو كاقامة في البلد من غيبه نبيه واعلم ان المسافة الرجوع
 لا تحسب فلو قصد مضاعفا على رحله نبيه ان لا يقسم فليس له ان يقصر لادها وان كانا
 كان ناله مشقة محلتين لانه لا يسي طوبى ولا يعلم ايضا ان لا بد للمسافر من ربط
 قصد بموضع معلوم فلا يقصر لها بل وان طال سفره ويسمي هذا ايضا التماسيف
فخرج نوى مسافة الفسخ ثم نوى بعد خروجه انه ان وجد نوى ناجح ولا مضى
 فلو صح انه يتبرخص مالم يلبثه فاذا التيه خرج عن المسف وصاف متقبلا ونوى
 مسافة الفسخ ثم نوى بعد خروجه انه اذا وصل بلد كذا او لبلد في وسط الطريق
 اقام بعه ايام فاكش فان كان من موضع خرج الى المقصد الثاني مسافة
 الفسخ ينحصر وان كان اقل ترخص ايضا على الاصح والله اعلم **قال** ان يكون
مؤدبا للصلاة وان ينوي الفسخ الاحرام حجة كون الصلوة التي تقصر ان تكون
 مؤدبا للمؤمن من الاذلة اما المقضية فان فاتت في الحظ وقضاها في السفر وجب
 عليه الاتمام لانها ثابتة في وقتها وبعاد ذي المنذر والامام احمد الاجماع على
 ذلك وقال المزني له قضاها وحكى الماوردي وجه امثله لان الاعتبار بتلك القضا
 كما لو ترك صلاة في الصحبة له قضاها في الارض فاعدا او القائلون بالذهب فقول
 بان المرص حاله ضرورة فيتمثل فيه ما لا يتحمل في السفر لانه خصه الاثر
 انه لو شغى في الصلوة فاما ثم طر المرص له ان يقعد ولو شغى في الصلوة في الحضر ثم
 به السنية لم يكن له يقصر فان فاتت الصلوة في السفر فقضاها في السفر والحض

فهل

فهل يقصرها فيه اقوال الظاهر ان قضاها في السفر قصر كان تخلفت قامت وان قضاها في
 الحضر فتمهد اما صححه النافعي والنوري وصحح بن الرغوة الامام مطلقا ولو شك هل
 فانت في الحضر في السفر يقصر على علم ان شرط الفسخ بنوي لان الاصل الاتمام فاذا لم
 ينوي لفسخ تعدد احرام على الاصل بشرط ان يكون نية الفسخ وقت النية من الصلوة
 كنية كرايشة في دولم ذكرها للشيخة نعم بشرط الاتكاف كما يجال في الخبر بالنسبة
 فلما نوى الفسخ ثم نوى الاتمام وان تذكر في الحال انه نوى الفسخ به بالزود لزمه الاتمام
 وان علم ان الفسخ نية شرط احدها النية كما ذكر الشيخ الثاني ان يكون مسافر من
 او لا الصلوة الى اخرها فان نوى الاقامة في اثنا عشر ايام او شهرت به مسيئة الى الاقامة
 لزمه الاتمام الثاني ان يشاء ان يعجز عن الفسخ فلو جعل حيا في وقت الفسخ صلاته لتلاعه نص
 عليه الشافعي في الام قال النوري ويلزمه اعادت هذه الصلوة انما شرط الرابع ان لا
 يقصد تحقيق شيء من صلواته فان فعل لزمه الاتمام ولو صلى الظهر خلف من صلى الصبح
 مسافرا كان اقله يجزئ له الفسخ على الاصح لا يها صلا لا تقصر ولو صلى الظهر خلف من صلى
 الجمعة فالله هبل له لا يجوز له الفسخ بل لزمه الاتمام وسوا كان امام الجمع مسافرا او متعبا
 في لو نوى الظهر مقصودا خلفه من يصلي لعص مقصودا حيا والله اعلم فخرج القدي
 المسافر من علمه او فقه مقبلا لزمه الاتمام وكذلك لو شك هل هو مقبلا او مسافر بل لزمه الاتمام
 وان اقتدى بمن علمه او طه مسافرا او علم او ظن انه قصر حيا له ان يقصر خلفه وكذلك لو لم يلبس
 انه نوى الفسخ فله يلزمه الاتمام بهذا النزدي لان الظاهر من حال المسافر انه نوى
 الفسخ وكذلك لو غرض هذا النزدي في ثناء الصلوة لا يلزمه الاتمام والله اعلم **قال**
وجوب السافل بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وتلاها باشاء
 يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فيجوز في وقت الارض وجمع تأخير
 في وقت الثانية في السفر الطويل ولا يجوز الجمع في غيرهما ولا العمل بالعرف والاول في
 ذلك ما رواه معاذ بن عبد الله عنه قال حدثنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم
 فكان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاذا صلوا يوما فخرج وصلوا

انهم وكذا لو تروء
 ان يقصر او يتم انتم
 شك جعل نوى ال
 ام لزمه الاتمام